

الاجواب الأول : 07 نقاط

- ☞ البنوك التقليدية : هي البنوك التي يكون معدل الفائدة أساسيا في تعاملاتها **0.75 نقطة**
- ☞ اقتصاد الاستدانة : هو الاقتصاد الذي تعتبر فيه البنوك المصدر الأساسي في تمويل مؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص و يعتبر هذا النوع من التمويل المباشر باعتبار البنوك تلعب دور الوسيط بين المؤسسات و المدخرين **1 نقطة**
- ☞ بنوك أكبر من أن تفشل : TBTF : Too Big To Fail
- هي البنوك الكبيرة الحجم و التي لا تسمح الدولة لها بالإفلاس عند وقوعها في أزمة وذلك من خلال مساعدتها لتجنب الإفلاس و تحول الوضع إلى أزمة مالية أو اقتصادية يصعب التعامل معها و التحكم في العدوى الناتجة عنها. **1.25 نقطة**
- ☞ يكمن الفرق بين البنك و المؤسسة المالية من حيث المبدأ العام فيما يلي :

البنك	المؤسسة المالية
تلقى الودائع (0.5 نقطة)	لا تتلقى الودائع من حيث المبدأ العام (0.5 نقطة)
إنشاء النقود الكتابية (0.5 نقطة)	لا تنشئ النقود و يعتبر جوهر الاختلاف مع البنك (0.5 نقطة)
يعتمد على الودائع و رأسماله (0.5 نقطة)	تعتمد على رأسمالها (0.5 نقطة)
يمنح كل أنواع القروض (0.5 نقطة)	تمنح قروض طويلة و متوسطة الأجل ، بالإضافة للتوظيف المالي و خدمات التأمين المختلفة (0.5 نقطة)

الاجواب الثاني : 07 نقاط

- ① يتوقف نجاح عملية التحرير المالي في إطار النظام المالي الدولي على مؤشرات اقتصادية كلية قوية أهمها :
- ☞ التحكم في معدل التضخم ، **0.25 نقطة**
 - ☞ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي **0.25 نقطة**
 - ☞ معدل البطالة **0.25 نقطة**
 - ☞ نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي **0.25 نقطة**
 - ☞ وضعية رصيد الموازنة العامة للدولة **0.25 نقطة**
 - ☞ نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للودائع الوطنية **0.25 نقطة**
 - ☞ مؤشر الميزان التجاري **0.25 نقطة**
 - ☞ مؤشر ميزان المدفوعات **0.25 نقطة**
- ② بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية القوية يجب اتخاذ حزمة من الإجراءات التي تسمح بتأهيل مؤسسات النظام المالي خاصة البنوك إلى جانب تطوير أسواقها المالية كي تتمكن الدولة الاندماج بنظامها المالي المحلي في النظام المالي الدولي أهمها مايلي :
- ☞ تأهيل النظام المصرفي : وذلك من خلال مايلي :
- ☞ تعديل القوانين و التشريعات و تكييفها مع التغيرات الحاصلة في العمل المصرفي **0.5 نقطة**
 - ☞ اعداد هيكلية المؤسسات المصرفية من خلال نقل جزء من ملكيتها للقطاع الخاص **0.5 نقطة**
 - ☞ تحرير سعر الفائدة تدريجيا و إيقاف سياسة الكبح المالي **0.5 نقطة**
 - ☞ السماح للبنوك الأجنبية بالتواجد في الساحة المحلية من خلال منحها التراخيص و المساواة بينها وبين البنوك الأجنبية **0.5 نقطة**
 - ☞ استخدام التكنولوجيا المصرفية و تحديثها **0.5 نقطة**
 - ☞ تطور آلية عمل السياسة النقدية من خلال الاعتماد على الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية **0.5 نقطة**
- ☞ تطوير السوق المالي : ويكون ذلك من خلال مايلي :
- ☞ العمل على زيادة عدد المؤسسات و الشركات العاملة داخل المؤسسات المالية من خلال من توفير بيئة تشريعية مناسبة **0.5 نقطة**
 - ☞ تنويع الاستثمار المالي ذات المزايا المتنوعة التي تضمن توسع أكثر للسوق المالي **0.5 نقطة**
 - ☞ تفعيل العمل وفق المعايير الدولية في مجال المحاسبة و الإفصاح المالي **0.5**

0.5 نقطة

فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي في السوق المالية من خلال تشكيل هيئة مستقلة في السوق المالي

الجواب الثالث 06 نقاط

الاندماج الثلاثي بالعكس reverse triangular merger : يقوم البنك Z بالاندماج في البنك B أي يعطي كل أصوله ، وهي الأسهم التي يملكها في البنك A ، إلى البنك B و يختفي البنك Z بعد ذلك من الوجود . غير أن الاتفاق بين البنك Z و البنك B يشمل خطوة تالية يتم بموجبها تحويله أسهم المساهمين في البنك Z و البنك B إلى أسهم في البنك A - و هي الأسهم التي سلمها البنك Z إلى البنك A - وفي النهاية يصبح البنك B شركة تابعة للبنك A لكنها تحتفظ بأصولها لنفسها ، وتعتبر هذه الطريقة الأخيرة أفضل من التبادل المباشر بين البنكين A و B ، من عدة نواحي منها : **نقطة واحدة**

يمكن أن يتم الاندماج حتى لو اعترضت أقلية المساهمين في البنك B (وهذه ميزة مهمة في الولايات المتحدة لا تسمح بإلزام الأقلية بخطة الاندماج) ، كما يبقى البنك B قائما بأصوله و خصومه و كذلك بما قد يكون له من تصاريح و حقوق تعاقدية **0.75 نقطة**

يمكن تحديد حقوق دائني البنك B بأصول هذا البنك دون أن تتعداها إلى أصول البنك A ، لأن البنك B يظل مستمرا في الوجود بأصوله ، وبهذه الطريقة يمكن تحديد حقوق دائني البنك B بأصول هذا البنك ، دون أن تتعداها إلى أصول البنك A ، لأن البنك B يظل مستمرا في الوجود بأصوله ، وبهذه الطريقة أيضا لا تكون هناك حاجة لموافقة مساهمي البنك A لأن العملية تمت عن طريق البنك Z المملوك للبنك A الذي يوافق مجلس إدارته **0.75 نقطة**

يتميز واقع النظام المصرفي في الجزائر بغياب في تطبيق الاندماج المصرفي باعتبار أن البنوك العمومية هي المسيطرة على معظم الخدمات البنكية في الجزائر في ظل غياب المنافسة بين البنوك **1 ن** كما أن البنوك الخاصة لم ترقى إلى المستوى المطلوب على الرغم من مجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات لنظام المصرفي لمواكبة التغيرات الدولية الحاصلة في المجال النقدي و المالي و التجاري في العالم خاصة في ظل العولمة المالية و الاقتصادية **0.5** و بتالي يمكن القول أن غياب الاندماج المصرفي في الجزائر يرجع إلى العديد من العوامل أهمها مايلي:

غياب الرغبة في الاندماج من طرف السلطة النقدية، وهذا ينعكس من خلال غياب القوانين و التشريعات الخاصة بالاندماج؛ **0.5**

ضعف التكنولوجيا و الاتصال في الجهاز المصرفي مما يعرقل من الأداء الجيد و إخفاء المعلومات و البيانات

الخاصة بالأصول و الخصوم الحقيقية لكل بنك و بتالي غياب الشفافية التي ينتج عنها في كثير من الأحيان **0.5**

غياب المنافسة بين البنوك في ظل سيطرة البنوك العمومية مما يفسر تشابه الخدمات البنكية و محدود **0.5**

غياب التحرر المصرفي في الجزائر الذي يشجع عملية الاندماج المصرفي **0.5**

بالتوفيق للجميع